زيارة الكاظمي لإيران تؤكد دوره كوسيط في الشرق الأوسط

فيصل اليافعي
كاتب ومعلق سياسي

عندما التقى رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي آخر مرة بإبراهيم رئيسي في شهر فبراير الماضي، كان رجل الدين رئيسي يحتل مركز رئيس القضاء الإيراني ولم يكن يعرف ما إذا كان سيوافق عليه لخوض انتخابات شهر يونيو أم لا. والآن يحتل رئيسي منصب الرئيس في إيران بينما يشوب المستقبل السياسي للكاظمي شيء من الغموض. وكانت زيارة الكاظمي في الثاني عشر من سبتمبر هي الأولى لزعيم أجنبي منذ أن أدى رئيسي اليمين الشهر الماضي. لكن عنصر الرمزية يتجاوز ذلك، حيث أمضى رئيس الوزراء العراقي الأشهر القليلة الماضية في الترويج لنفسه باعتباره حلقة الوصل بين الجميع. وقد أكد مكانته باعتباره وسيط الشرق الأوسط كونه أول من يتحدث إلى الرئيس الإيراني المنتخب حديثا. فإذا أراد الرئيس الإيراني الجديد الحديث مع العرب فعليه الاتصال بالكاظمي أولا.

وكانت زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى إيران عبارة عن متابعة لما يبدو وكأنه انقلاب في السياسة الخارجية للكاظمي فيما كان يمكن أن يكون أسابيعه الأخيرة في منصبه، وهو مؤتمر دولي عقده في نهاية شهر أغسطس في مدينة بغداد، ونجحت تلك القمة في الجمع بين قادة الشرق الأوسط الذين تتراوح نمط علاقاتهم ما بين الفاترة إلى الملتهبة.

وحضر ذلك المؤتمر وزيرا خارجية السعودية وإيران، وقام الكاظمي بترتيب اجتماع رفيع المستوى بين الإمارات وقطر، وهو الأول من نوعه منذ أن قُطعت العلاقات بينهما قبل أربع سنوات، حيث التقى الشيخ محمد بن راشد مع الشيخ تميم بن حمد، كما التقى الشيخ تميم مع الرئيس المصري في أول لقاء يجمعهما منذ سنوات.

كما أشارت التقارير إلى أن وزير خارجية إيران ربما التقى ببعض وزراء خارجية دول الخليج، لكن ليس مع وزير الخارجية السعودي، وقد تم بناء الكثير من العلاقات خلال عطلة نهاية الأسبوع.

يحتاج الكاظمي أن يتعلم من تجربة الأردن عندما بالغت عمان بدور الوسيط وانتهت مهمشة بلا دور

لكن تصميم الكاظمي على مد جسور التواصل مع كل الجهات لا يقتصر على الصعيد الدبلوماسي فحسب، فقد وقع صفقة مع لبنان لمقايضة النفط بالسلع والخدمات، ويبدو أنه أعطى الضوء الأخضر للقوات التركية لشن هجمات ضد حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية، وهو تنازل مهم من طرفه مقابل تحسين العلاقات مع تركيا (والعلاقات بين البلدين لا تزال في طور التحسن، حيث رفض الرئيس التركي حضور القمة).

كل هذا يعني أن الكاظمي يمكنه أن يتباهى بربط علاقات مقبولة مع جميع الدول القوية في المنطقة، متجاوزا الخطوط الفاصلة العديدة التي تقسم الشرق الأوسط.

ومع ذلك، فإن هذه المهمة، أي التعامل مع كافة الأطراف وفي نفس الوقت لها كلفة باهظة، وقد تهدد مستقبل الكاظمي السياسي.

وسيلاقي الدور الجديد والبناء الذي يلعبه العراق الترحيب من دول المنطقة، بعد مضي سنوات على أعمال صدام حسين العدائية تجاه جيرانه وتشتيت إمكانيات وقدرات العراق، ثم عقدان من الانهيار العملي الذي أعقب غزو العراق.

ولكن العراق ليس مستقرا على الصعيد الداخلي بعد، ولا يزال النفوذ الإيراني مستشريا في جميع أنحاء البلاد.

ولم يكن جزافا أن يطلب الكاظمي من الرئيس الإيراني الجديد كبح جماح الميليشيات الشيعية داخل الأراضي العراقية قبيل الانتخابات المزمع إجراؤها الشهر المقبل، حيث لا يستطيع رئيس الوزراء العراقي نفسه فرض سيطرته على أراضيه، كما كان واضحا من هجوم الطائرات دون طيار، الذي لا يزال مجهول المصدر، على مطار أربيل في وقت سابق من هذا الشهر، ولا حتى منصب الكاظمي بمنأى عن الخطر، فهو لا يملك حزبا سياسيا، ويلف مستقبله السياسي بعد انتخابات العاشر من أكتوبر الكثير من الغموض.

وهذه هي نقطة الضعف لدى وسيط العرب.

ويعكس الشرق الأوسط مع تحالفاته المتعددة والمتغيرة صورة متقلبة ومتبدلة باستمرار، وينطوي السعي للعب دور الوسيط في منطقة ذات مصالح عالمية ضخمة على مخاطرة كبيرة (ويمكن التعلم من تجربة المملكة الأردنية، التي حاولت على مدى التاريخ لعب هذا الدور، ثم وجدت نفسها مهمشة مع إدارة ترامب).

وبعد مضي عدة أيام من عقد قمة الكاظمي في بغداد، وقع حادثان يوضحان الفكرة أعلاه. الأول كان توقيع المملكة العربية السعودية على اتفاقية تعاون عسكري مع روسيا، وهي خطوة مفاجئة بالنظر إلى مدى قرب المملكة من الولايات المتحدة. ووقع الحادث الآخر في الأيام التي أعقبت القمة، حيث تم إجراء مكالمة هاتفية بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد، مما كسر سنوات من العلاقات الفاترة، وهما تحولان مهمان في غضون أيام، كلاهما من قبل بلدان متاخمة للعراق، ولم يشارك العراق في أي منهما.

ولا يكفي لدولة مثل العراق أن تلعب دور الوساطة، كونها دولة محورية، ومحاطة بست دول، حيث يحتاج القادة أيضا إلى القدرة على التأثير بفعالية في رسم السياسات خارج حدودهم، وإلا سيتحول البلد إلى مجرد ناقل للرسائل، وهي ترقية من أن تكون فقط عبارة عن رقعة شطرنج يخوض عليها الآخرون معاركهم، وذلك كان حال العراق لسنوات عدة، ولكنها مكانة غير مستدامة لدولة تملك إمكانات العراق.

ولن ينجح لعب دور الوسيط في الشرق الأوسط إلا إذا كان رئيس الوزراء العراقي قادرا على خلق الاستقرار في داخل بلده، وتأمين مستقبل سياسي، وأن يكون لديه رأي يؤخذ به حول قضايا المنطقة. وخلاف ذلك، ستتحكم النيات الحسنة والأهواء السياسية للآخرين بمصير البلد، كما ستجد تلك البلدان أنه من الملائم تجاهل الرسول عند الضرورة.

* سيندیکیشن بیرو

هل ماتت عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

روبرت إليس
محلل سياسي
في الشأن التركي

في أغسطس الماضي وضعت مجلة الإيكونوميست إصبعها على الجرح بقولها بوضوح ما يعرفه معظمنا ويؤمن به لفترة طويلة: إن عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قد ماتت.

لم يكن رد فعل تركيا بطيئا في شكل رسالة من نائب وزير الخارجية التركي ورئيس شؤون الاتحاد الأوروبي فاروق كايماكجي، الذي قال "إن ظهور الاتحاد الأوروبي الجيواستراتيجي لا يملك رفاهية رفض تركيا الأكثر ديمقراطية، والتي من شأنها أن تفي بجميع معايير العضوية الموضوعية". هذا حقيقي بشكل كاف. لكن تظل الحقيقة أن خيار "تركيا أكثر ديمقراطية" غير موجود.

والواقع أن العكس صحيح. مرة أخرى، تم تأكيد الدور البارز الذي تلعبه مديرية الشؤون الدينية التركية (ديانت) في ميزانية 2022، حيث تفوق مخصصات المديرية مخصصات سبع وزارات، بما في ذلك وزارة الداخلية ووزارة الخارجية والرئاسة.

وهذا ينسجم مع نية الرئيس رجب طيب أردوغان المعلنة منذ فترة طويلة لخلق "جيل ديني"، وهو ما ينعكس في المناهج الدراسية التركية. يتضمن هذا أيضا إشارة إلى الهيمنة التركية على العالم والنظام العالمي الجديد في ظل الإسلام.

ينعكس الدور البارز الذي لعبته المديرية، ولاسيما رئيسها علي أرباش، الذي أعيد تعيينه للتو، في الطريقة التي دعم بها أرباش خطط الحكومة للسيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي. أثار دور أرباش في بداية السنة القضائية والطريقة التي حمل بها السيف كرمز للغزو عند إعادة افتتاح آيا صوفيا انتقادات.

تركيا دولة علمانية ظاهريا. على أي حال، تنص كل من الديباجة والمادة 24 من الدستور على عدم السماح لأي شخص باستغلال الدين لغرض التأثير الشخصي أو السياسي، على الرغم من أن هذا ما حدث منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة أردوغان إلى السلطة في عام 2002.

وبناء على ذلك، جادل النائب السابق في حزب العدالة والتنمية وكاتب العمود رسول توسون بأن مبدأ العلمانية يجب إما حذفه من الدستور أو إعادة تعريفه، حتى لا يمنع المتدينين من ممارسة دينهم. يعتقد إمام آيا صوفيا أيضا أنه يجب إزالة العلمانية من الدستور وأنه يجب إعادة الجمهورية إلى "إعدادات المصنع" عندما لم تكن هناك علمانية في عامي 1921 و1924.

أعلن الرئيس أردوغان، في مراسم الاحتفال ببدء العام القضائي، أنه سيطرح خططا لدستور جديد في الأشهر الأولى من العام المقبل، وأنه سيتم إجراء استفتاء إذا لزم الأمر. كما أيد رئيس محكمة الاستئناف العليا في تركيا الاقتراح. لذلك في عام 2023، الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية، يمكن تجهيز تركيا بدستور إسلامي جديد.

يتصرف أردوغان على أساس إعادة الجمهورية التركية إلى «إعدادات المصنع»، أي عندما لم تكن هناك علمانية في عامي 1921 و1924. الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية يمكن أن تصاحب بدستور تركي إسلامي جديد

كما شهدته انتفاضة غيزي بارك في عام 2013 وردود فعل الطلاب في جامعة البوسفور المرموقة في تركيا ضد تعيين أردوغان لمنصب رئيس الجامعة الجديد، لا يكتفي جميع الأتراك بالاتجاه الذي تسلكه الأحداث. ويشمل ذلك أيضا حليف أردوغان السياسي وزعيم حزب الحركة القومية اليميني المتطرف دولت بهجلي.

وصف بهجلي أولئك الذين يريدون إزالة العلمانية من الدستور بأنهم "عقليات مريضة ومدمرة" يريدون تفكيك أسس الجمهورية التركية.

وفقا لمعهد استطلاعات الرأي التركي كوندا، فإن 15 في المئة فقط من الشباب في الفئة العمرية 15 – 29 يعتبرون أنفسهم متدينين أو محافظين، مقابل 28 في المئة قبل عقد من الزمن. ووفقا لمسح آخر، فإن 43 في المئة من الشباب التركي يخططون للانتقال إلى الخارج، وهو ما يصعب اعتباره تصويتا على الثقة في الحكومة.

بعد سقوط كابول، أوضح الرئيس أردوغان أن تركيا ليس لديها واجب أو مسؤولية أو التزام بأن تكون "مستودع اللاجئين" في أوروبا. ولتجنب تكرار أزمة 2015، تعمل بروكسل على صياغة مقترحات لحزمة بقيمة 600 مليون يورو لجيران أفغانستان.

وصحيح أن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل جعل التعامل مع حكومة طالبان مشروطا باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ووسائل الإعلام الحرة. كما لو أن هذا سيحدث فرقا بالنسبة إلى قروي أفغاني أمي يحمل الكلاشينكوف.

في غضون ذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي سياسته القائمة على أجندة إيجابية لتركيا، ولم يتوصل مجلس أوروبا بعد إلى نتيجة بشأن استمرار حبس صلاح الدين دميرطاش وعثمان كافالا.

بعد انسحابها من أفغانستان، أصبحت السياسة الأميركية تجاه تركيا غير واضحة، على الرغم من إصرار الرئيس بايدن على أن حقوق الإنسان ستكون مركز سياستها الخارجية، لكن هنا تركيا تمسك النهاية الطويلة من العصا.

تعتمد الولايات المتحدة على التعاون مع تركيا وقطر لتشغيل مطار كابول، وقد أوضح وزير الدفاع التركي خلوصي أكار "إذا كانت الولايات المتحدة تريد أن تكون في الشرق الأوسط، فعليها التعاون مع تركيا". ستكون هناك بالطبع مقايضة.

أكد أكار لواشنطن أن بإمكانهم بطريقة ما حل مشاكل أس – 400 أو إف – 35، والقضية المعلقة المتمثلة في تحالف الولايات المتحدة مع وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا.

يخوض الجيش التركي والفصائل السورية المتحالفة معه الآن هجوما ضد قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد في شمال شرق سوريا. لذلك يجب أن يكون من المغري للولايات المتحدة أن تتخلى عن حلفائها الأكراد للحفاظ على موطئ قدم في الشرق الأوسط.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk